تشرين الأول 2016

العراق: العقدة الإستراتيجية المستعصية

متاهات الداخل وحروب الخارج

المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق

العراق: العقدة الإستراتيجية المستعصية

متاهات الداخل وحروب الخارج

د. ياسر عبد الحسين [1]

تشرين الاول 2016

قائمة المحتويات

[1] مدير مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية – العراق، ومعاون عميد معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية.

ملخص تنفيذي..... 1

المقدمة:..... 4

متاهات الداخل: 6

حرب الإرهاب : 7

أزمة الشركاء: 13

حرب الطاقة:..... 16

حرب الفساد: 17

حروب الخارج:..... 19

الحرب السورية: 20

الأزمة مع تركيا: 20

الصراع الإقليمي: 21

الصراع الدولي: 23

المستقبل .. ماذا بعد داعش؟ 25

نبذة عن الباحث : 26

ملخص تنفيذي

عاد الملف العراقي يتصدر الاهتمام الدولي والإقليمي، بعد أن أفل لسنوات إثر الانسحاب الأميركي، ولعل السبب الأبرز هو أن العراق تحوّل إلى ساحة الحرب الرئيسة لمواجهة تنظيم داعش ISIS منذ عام 2014 وأحداث الموصل، هذا العراق الذي يقاتل في مقدمة دول العالم والمنطقة لمواجهة متطرفي القارات السبع.

العراق اليوم يمر بظروف استثنائية عصيبة ويعيش بين نارين، أزمات الداخل المستعرة (متاهات الداخل)، ولهيب الرمال المتحركة في منطقة الشرق الأوسط (حروب الخارج)، وسط عالم من المتغيرات والإرهاصات التي تنذر بظهور نمط جديد في اتجاهات النظام الإقليمي.

يتطرق هذا البحث إلى أبرز أزمات الداخل العراقي، وهي صراعات وحروب مستمرة، في مقدمتها: الحرب على الإرهاب المتمثلة بالحرب على داعش، وهي حرب شرسة لم ما زالت مستمرة حتى الآن، وكذلك الحرب بين الشركاء والأزمة السياسية التي ساهمت في تعرض العملية السياسية للعديد من التحديات، وحرب الطاقة بعد انخفاض أسعار النفط، وتأثير ذلك على الاقتصاد العراقي الريعي، والحرب على الفساد، بعد وصول الفساد المستشري إلى مراحل كارثية، وتأثير التظاهرات على الوضع السياسي. كما يحاول البحث تسليط الضوء على حروب الخارج، وهي: تأثيرات الأزمة السورية على العراق، والأزمة مع تركيا بعد دخول قواتها إلى شمال العراق، تأثيرات الإقليم على الواقع العراقي لاسيما بعد الأزمة بين إيران والسعودية عقب حادثة اغتيال الشيخ نمر النمر، كما يتحدث عن جدلية التحالفات في الحرب على الإرهاب، وإمكانية قيام العراق بالدور الريادي والإقليمي في المنطقة، ومستقبل العراق في مرحلة ما بعد داعش.

المقدمة:

عاد المشهد العراقي ليتصدر ميزان السوق الإستراتيجي ويصبح محط الاهتمام الإقليمي والدولي بعد تحوله إلى ساحة الحرب الرئيسة لمواجهة تنظيم داعش ISIS منذ عام 2014، وهو يقاتل في المقدمة لمواجهة متطرفي القارات السبع، ولم يتخيل مهندسو الحرب على العراق أن التجربة في العراق لم تنضج حتى الآن في البحث عن مشروع دولة.

العراق تاريخيًا كما يقول الملك فيصل الأول في مذكرة رفعها بمناسبة قرب انتماء العراق إلى عصبة الأمم المتحدة عام 1932 "مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني، وهذه الحكومة تحكم قسمًا كرديًا أكثريته جاهلة، بينهم أشخاص ذو مطامع شخصية، يسوقونه للتخلص منها بدعوى أنها ليست من عنصرهم، وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريًا إلى الحكومة نفسها، إلا أن الاضطهادات كانت تلحق بهم من جراء الحكم التركي، الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، والتمرن عليه، ففتح خندقًا عميقًا بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين"، يبدو أن هذا التوصيف التاريخي للحالة العراقية ما زالت بعض آثاره على الحالة العراقية ولكن بحاجة إلى تجديد متغيراته الحالية مع ظهور أنماط جديدة من الأزمات السياسية الحادة.

العراق اليوم يمر بظروف استثنائية عصيبة ويعيش بين نارين، أزمات الداخل المستعرة (حروب الداخل)، ولهيب الرمال المتحركة في منطقة الشرق الأوسط (أزمات الخارج)، وسط عالم من المتغيرات والإرهاصات التي تنذر بظهور نمط جديد في اتجاهات النظام الإقليمي.

ويحاول البعض أن يتعامل مع الملف العراقي بكونه أنموذجًا لمجتمع مفكك تتفاعل فيه الكثير من الهواجس والصراعات والمخاوف التي تغذيها بعض الأطراف الداخلية، فضلًا عن الخارجية. على أن العقدة الإستراتيجية المستعصية في فهم الحالة العراقية تكمن في غياب التفسيرات المنطقية في تحليل أدوار اللاعبين المحليين والإقليميين، وطبيعة تفاعل مشكلات الداخل مع الخارج .

لقد تعاملت الدراسات والبحوث مع الحالة العراق من منظارين:

الأول: تفسير الحالة العراقية بأنها أزمة اجتماعية بين الشيعة والسنة كما يذهب كثير من التحليلات ومن وحي كلام مبسط جدًا، لا يحل المشكلة ولا يساعد في فهم هذه العقدة بقدر ما يدخل في سياق التغاضي عن طبيعة التدخلات الخارجية والإقليمية، ومحاولة ملء الفراغ عبر توازن القوى الإقليمي.

الثاني: وهو ما تركز عليه التحليلات الغربية وخاصة الأميركية في مراكز الأبحاث وبنوك التفكير من أن العراق مجرد ساحة حرب (محرقة) لقتال داعش، وتشبيه العراق بالأرض المحترقة مثل اليمن، وأنه مجرد فضاء للفوضى وحالة عدم الاستقرار.

ويمكن تلخيص تلك الدراسات ونماذجها حول الحالة العراقية من قبل مراكز الأبحاث وبنوك التفكير بالجدول التالي:

الدراسات	التعامل مع الحالة العراقية	هل تتعامل تلك الدراسات مع العراق على أنه دولة؟
الدراسات الأميركية قبل 2012	تتعامل مع العراق على أنه أرث ثقيل يجب التخلص منه، وقد سبب الكثير من الخسائر المادية والبشرية[2].	حاولت التعامل مع العراق كإطار دولة (صديق وليس شريك)
الدراسات الأميركية بعد 2014	تتعامل مع العراق على كونه ساحة تصفية المتطرفين الجهاديين، ويجب استخدام القوة غير المباشرة لدعمه.	لم تتعامل مع العراق كدولة.
الدراسات العربية بعد 2003	تعاملت مع العراق على أنه ساحة للصراع السني – الشيعي، والصراع الطائفي.	لم تتعامل مع العراق كدولة.
الدراسات الأوروبية بعد 2003	تعاملت مع العراق كأنه يمثل تركة ثقيلة للحرب الأميركية عليه.	غير واضح التعامل.
بعض دول الجوار العراقي	تتعامل مع الحالة العراقية كمركبات اجتماعية منفصلة.	لم تتعامل مع العراق كدولة.

كل هذه التحليلات هي بعيدة عن الواقع وتجزئ طبيعة الحالة العراقية، بالمقابل نعترف أن هناك صعوبات بحثية في فهم الحالة العراقية، مع غياب الدراسات الانثربولجية الحديثة لفهم نمطية السلوك السياسي العراقي بعد 2003، وطبيعة التراكمات التي تركها النظام الاستبدادي، ناهيك عن تأثير طريقة التغيير الخارجية التي أسهمت بشكل أو آخر في خلق حالة من عدم الانسجام السياسي المبني على أسس البنى الفوقية (المؤسسات السياسية)، ولهذا باتت كل الكتابات تتحدث عن كوارث التغيير والانتقال من مرحلة الديكتاتورية والاستبداد إلى مرحلة الديمقراطية بأنها مرحلة انتقالية جدًا تصاحبها تحولات كبرى في ميدانها، أقرب لهزات عنيفة واصطحابات حادة لكل الأسئلة المجتمعية التاريخية التي تستحضر مدلولات (الدولة–الأمة)، وحاول البعض أن يجعل من الديمقراطية التوافقية Consensus democracy الترياق المجرب للأنظمة الحديثة في النادي الديمقراطي.

إن الثلاثية المتلازمة لبناء الدول (الدستور، النظام السياسي، الثقافة السياسية للجمهور)، اعتمدت قاعدتها الأساس على تحول فلسفة وجوهر الديمقراطية إلى سلوكيات مجتمعية شائعة لا تقتصر على المؤسسات السياسية ومفاهيم التداولية، وتشير أيضًا إلى أمراض

[2] كلفت الولايات المتحدة الأميركية الحرب على العراق وأفغانستان ما يقارب 3,5 ترليون دولار، وأكثر من خمسة آلاف قتيل أميركي.

الانتقال مثل: العنف المجتمعي، المراهقة السياسية، فقدان الثقة بالشركاء، التهديد بالانقلابات، ديكتاتورية مبطنة، الإرهاب، التدخلات الخارجية.

إن الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية لن تنجح إلا بشروطها، فلا حديث عن ديمقراطية دون وجود مؤسسات حقيقية، من قضاء مستقل وشفاف، وجامعات علمية رصينة، وتنشئة اجتماعية، والخوض في التمرين الديمقراطي للوصول إلى بناء الدولة المؤسساتية، وبناء الثقة السياسية لتأسيس مشروع الدولة، أو الدولة التنموية التي يعمل فيها رجال الاقتصاد تحت مظلة الدولة كما قال لي المفكر العربي الأستاذ سيد ياسين في القاهرة، والتي رأى فيها أن عصر الديمقراطية النيابية قد انتهى بلا رجعة.

ولا بد في هذه المسيرة أن يواجه العراق هذه الاختلالات، بين ضبابية الهوية وهلامية المشروع، لكن أمام "الكلفة الغالية" التي يدفعها العراقيون في حربهم التي يخوضونها ضد داعش يقتضي تقديم استقراء لأهم الأزمات والحروب التي يواجهها العراق، البلد الأهم في قلب الشرق الأوسط، برؤية علمية تقترب من طبيعة تلك الأزمات وتفكيكها.

على المستوى الداخلي:

- الحرب على الإرهاب.
- حرب الشركاء.
- حرب الطاقة.
- الحرب على الفساد.

على المستوى الخارجي:

- تأثير الحرب على سوريا.
- الأزمة مع تركيا.
- الأزمة الإقليمية.
- الأزمة الدولية.

متاهات الداخل:

يرى غرامشي أن الدولة تبنى على تحالفات اجتماعية تتحصل لها الغلبة في الصراع السياسي – الاجتماعي ضمن الحدود الجغرافية للدولة، وتبني بعد ذلك جهازها القمعي الذي يوفر لها قدرة احتكار "القمع القانوني" الداخلي، فضلًا عن أنها تبنى عبر عنصر الهيمنة الإدراكية، أي إيدولوجية الدولة وهويتها، وبالتالي لا تقوم أي دولة دون وجود نسق من الأفكار المعيارية التي

تتحدث عن الخطأ والصواب[3]، ولهذا قد قيل في أدبيات علم السياسة أن حق الدولة في الطاعة يرتهن بأدائها ثلاث وظائف هي[4]:

1- كفالة النظام.
2- تهيئة وسائل التطور السلمي.
3- التمكن من تحقيق مطالب الشعب على أوسع نطاق مستطاع.

لا شك أن مشروع بناء الدولة العراقية الجديدة عقب انهيار حكم البعث لم يكتمل بعد، ووفق وجهة نظر البعض أنه ما زال يعيش حالة التمرين الديمقراطي، وأنا أرى أن مشروع الدولة في العراق ، قد تم تأجيله لثلاث مرات:

- المرة الأولى: مشروع الربيع العراقي الذي وئد عام 1991، والذي سبق ما يعرف اليوم بربيع العرب، من خلال الانتفاضة الشعبانية جنوب العراق، حيث كان المشروع سيولد بمخاض عراقي داخلي، تم إيقافه، أو تأجيله إلى أشعار آخر.
- المرة الثانية: مشروع العراق بعد حرب 2003، حيث أريد لمشروع العراق أن يتحول إلى ظاهرة الدومينو الكفيلة بتغيير الأنظمة في المنطقة، ولم ينجح حتى الآن لعدة أسباب بينها الرؤية الأميركية لحكم عراق ما بعد صدام حسين.
- المرة الثالثة: مشروع العراق بعد الانسحاب الأميركي 2012، عبر إدخال العراق في ما سمّي بالربيع العربي 2011، ودائرة الحرب على الإرهاب، وجعل قدراته وموارده باتجاه الاستنزاف في حرب ليست بالقصيرة.

وهكذا لم يسجل لمشروع بناء الدولة العراقية الجديدة أي محطة بناء استراتيجية عقب مرحلة انهيار الديكتاتورية ما زال العراق على المستوى المحلي والإقليمي والدولي يمثل أحجية في منظار المستقبل، وتبرز أمامه مجموعة من الحروب والصراعات، أهمه:

حرب الإرهاب:

شهد الجيش العراقي منذ تأسيسه عام 1921 عدة تحولات في نمطياته، مع تقلبات السياسة، فقد مثل في مرحلة من المراحل الجيش الذي يشكل بؤرة القلق لدى الضيوف الجدد في المنطقة العربية (الكيان الصهيوني)، وكما يذكر هذا الموضوع تحديدًا في مذكراته بنيامين نتنياهو في (مكان تحت الشمس) أن هناك ثلاث جيوش عربية هددت الأمن القومي الإسرائيلي هي المصري والعراقي والسوري[5]. وبمرور الزمن حاولت السلطات السياسية أن

[3] See: Antonio Gramsci, Geoffrey N. Smith, Selections from the Prison Notebooks, International Publishers, December 1971.

[4] أنظر : هارولد لاسكي ، قواعد علم السياسة ، ترجمة : جماعة من الأساتذة ، دار البيروني ، بيروت ، 2015 ، ص 20 .

[5] للمزيد أنظر : بنايمين نتنياهو ، مكان تحت الشمس ، ترجمة محمد عودة الدويري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014 ، ص 347.

تستحوذ على مقدرات الجيش العراقي لتتحكم به واستخدامه أداة لأهدافها كما حصل لاحقًا في عهد صدام حسين، ثم تفكيك المؤسسات الأمنية بعد دخول القوات الأميركية إلى بغداد في نيسان 2003.

أدى ذلك إلى انهيار مؤسسة الجيش عقب أحداث 10 حزيران 2014، وسيطرة تنظيم داعش على واحدة من أكبر المدن العراقية هي الموصل، وبروز جماعات عنيفة من غير الدول (داعش) تسيطر لأول مرة على دولتين منذ قيام الحرب العالمية الثانية هما العراق وسوريا، عبر احتدام فوضوي لمتغير الإرهاب في العلاقات الدولية.

يريد داعش إنهاء مشروع الدولة الوستفالية، وعمومًا في الملف الأمني يبقى تحدي الدولة، فعند قيام الدولة يستتب الأمن، والأمن بدوره هو الشرط الذي يقوم عليه التحقق السلمي للرغبات التي يسعى الناس إلى تحقيقها، ولهذا فإن بديل السلطة هو فوضى القرارات الفردية.[6]

إن تنظيم داعش كما يقول المنظر الأميركي جوزيف ناي Joseph Nye هو كيان ثلاثي الأبعاد: فهو مجموعة إرهابية عابرة للحدود الوطنية، وشبه دولة، وإيديولوجية سياسية ذات جذور دينية، فقد انبثق من تنظيم القاعدة بعد الغزو المضلل الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية للعراق على حد قوله، وهو يستميل الإسلاميين السُنّة المتطرفين كما يرى ناي، ويشن هجماته ليس ضد الكفار فحسب، بل أيضًا ضد الشيعة والمسلمين المتصوفة، الذين يكفرهم أو لا يعتبرهم مسلمين موحدين حقاً[7]. فكانت العوامل الداخلية والخارجية التي ولدت داعش، فضلًا عن حالة العداء الأعمى للحداثة واختزالها بصناعة المتفجرات والعالم الافتراضي ودور المال هي رد الفعل الابتدائي المشترك بين التكفيري العراقي ونظيره الآتي من بلدان النفط والغاز، كما أن حالة الفصام التي خلقها النظام السعودي بين ليبرالية السوق والانغلاق السياسي والاستعصاء الثقافي والتلوث الوهابي سمحت للظاهرة بالعودة من جديد[8].

هذه الظاهرة التي ولدت في العراق، ومثلت أقسى أشكال العنف المتوحش، لأسباب داخلية ليست منفصلة عن البيئة العربية، فهي لم تكن وليدة اليوم، إذا ما قرأت المجتمع بعيون علم الاجتماع، وفي سجل التاريخ وجدت ذلك التاريخ الممزوج بالدم، على مستوى السلفية الجهادية، أو النسخ المختلفة للتنظيمات الإرهابية مثل داعش وحركة الشباب وأبو سياف وغيرها، ونعتقد أن المعادلة أدناه هي من صنعت داعش[9]:

(فكر سلفي متطرف + دولة فاشلة + استبداد + فقر ←——— صراع إقليمي= داعش).

---

[6] هارولد لاسكي، الدولة في النظرية والتطبيق، ترجمة كامل زهيري وأحمد غنيم، دار الطليعة، بيروت، 1963، ص 37.

[7] JOSEPH S. NYE, How to Fight the Islamic State, .project syndicate, SEP 8, 2015, at: https://www.project-syndicate.org/commentary/how-to-fight-the-islamic-state-by-joseph-s--nye-2015-09

[8] د. هيثم المناع، خلافة داعش، بيسان، بيروت، 2015، ص 23.

[9] د. ياسر عبد الحسين، الحرب العالمية الثالثة داعش والعراق وإدارة التوحش، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.

وبالتالي هي منتج خالص للعجز الاجتماعي العربي، وفشل إكسير التعايش في مسارات المجتمَع العربي ونتاج طبيعي لظاهرة الدول الفاشلة Failed States، وصناعة عسكرة المجتمعات، ووحش البطالة، وفوبيا اغتراب الهويات في الذهنية العربية، وهو مشكِلة تربوية حقيقية في مدراس التعليم العربية، ناهيك عن دول وظَّفت هذا السرطان لأهدافها، فأصبح مثل شركة متعددة الجنسيات توظف من أجل مصالحها الإقليمية[10].

ولهذا يبقى داعش مشروعًا لقطاع واسع من الشباب أصيب بإحباط شديد على مستويات عدة اقتصادية ومعيشية وثقافية وسياسية واجتماعية، وتكمن جاذبية التنظيم في بزوغه في لحظة تاريخية مفصلية، منحته فرصة الاستيعاب البشري الذي تراكم على هامش الدول[11].

وفي دراسة مهمة أجراها الباحث الأميركي مايكل نايتس حول مستقبل القوات الأمنية العراقية من عام 2009 إلى عام 2016، حيث تعرضت قوات الأمن العراقية إلى ضعف كبير في القوة القتالية على خط المواجهة قبل سقوط الموصل بفعل تأكل القوى الداخلية الفعلية بين عامي 2009 وسقوط الفلوجة في كانون الأول 2013، كما هو موضح في الجدول التالي[12]:

	أواخر 2009		أيار 2014		كانون الثاني 2015		كانون الثاني 2016	
	معادلة اللواء	القوة الأمامية	معادلة اللواء	القوة على الخط الأمامي	معادلة اللواء	القوة على الخط الأمامي	معادلة اللواء	القوة على الخط الأمامي
الجيش العراقي	55	151.250	55	110.000	36	54.000	54	81.000
الشرطة الاتحادية	30	82.500	30	60.000	24	36.000	25	37.000
مكافحة الإرهاب	3	8.250	3	7.250	3	4.500	4	8.500
حماية الشخصيات	5	13.750	5	13.750	5	13.750	2	7.000
قوات الحدود	15	41.250	15	30.000	9	13.500	9	13.500
العدد الكلي	108	297.000	108	221.000	77	121.750 تقريبا	15	22.500 تقريبا
الحشد الشعبي				عدد غير معروف 8	15	22.500	15	22.500
الحشد السني / القبائل					2	3000	3	6000
الأمن و الحشد الكلي					102	159.250	113	178.500
قوات إقليم كردستان	47	94.000	47	94.000	54	108.000	54	108.000

[10] د. ياسر عبد الحسين، كيف يصنع الداعشي؟، صحيفة العالم الجديد، بغداد، الأربعاء 6 كانون الثاني 2016.

[11] فؤاد إبراهيم، داعش من النجدي إلى البغدادي نوستالجيا الخلافة، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015، ص 274.

[12] نقلا عن: د. مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016، ص25.

تكمن أهمية صناعة "الحشد الشعبي" كاستجابة تاريخية لمواجهة تنظيم داعش، ومعادل عقائدي، وأنموذج عملياتي في حرب الشوارع والمدن لمواجهة وحشية التنظيم.

إن فكرة الجيوش الرديفة ليست بالجديدة، فالجيوش الرديفة تقوم على مبدأ المساندة والمعاضدة للقوات الأمنية (المؤسسية) لهدف تكامل تحقيق الأمن الإنساني. وترجع فكرة الجيش الرديف إلى عهد الثورة الفرنسية 1789 حيث تشكلت قوات عسكرية شبه نظامية للدفاع عن مكتسبات الثورة الفرنسية ضد أعدائها في الداخل[13].

منذ حزيران 2014 ينظر العراقيون بفخر إلى ظاهرة الحشد الشعبي، وقد أصبح الحشد للعراقيين رمزًا وطنيًا يعوضّهم عن فشل الأجهزة الحكومية. إذ إن القيادة الدينية[14] والسياسية قد دعت الشعب إلى التعبئة، وكانت نتيجة الاستجابة قوية، وبدلًا من الشعور بالضعف شعر العراقيون بالقوة مرة أخرى، ووصل التجنيد في تلك الوحدات إلى 120 ألف متطوع على الفور بعد سقوط الموصل. وكان لنسبة صغيرة منهم خبرة عسكرية مباشرة في القتال. وهؤلاء القادة هم الوحيدون في العراق الذين لديهم خبرة قتالية في هذا النوع من الحروب ضد تنظيم داعش، وقد شعرت العائلات العراقية بأمان أكثر لقيام أبنائهم بالقتال في وحدات تمتلك الحافز الكبير تحت قيادة ضباط لم يتخلوا عن أبنائهم ولم يلقوهم إلى العدو[15].

يُعدّ الحشد الشعبي أحد تشكيلات القوات المسلحة العراقية، وهو هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة وهو الآن الدكتور حيدر العبادي، والتي تتولى عمليات القيادة والسيطرة والتنظيم لقوات الحشد الشعبي. هذا التشكيل لم يتشكل من الشيعة فقط، كما هو موضح بالأرقام، حيث يبلغ عدد أبناء الحشد الشعبي من أهالي الأنبار 4747 متطوعًا، بينما يبلغ عدد أبناء الحشد الشعبي من أهالي صلاح الدين 4896 متطوعًا، ومن أهالي الموصل 3570 متطوعًا، ومن كركوك بلغ 4635 متطوعًا، ويبلغ عدد أبناء الحشد الشعبي من أهالي سامراء 1740 متطوعًا، كما يشارك 500 متطوع من المسيحيين تحت مسمى كتائب بابليون، يشارك أكثر من 800 متطوع من الشبك، ويشارك أكثر من 3520 متطوعًا من التركمان في الحشد الشعبي[16]، فضلًا عن العديد من الفصائل الشيعية التي لها الخبرة العسكرية الجيدة، وأعداد كبيرة جدًا من المحافظات الجنوبية، وقد حقق الحشد الشعبي العديد من الانتصارات في تحرير العديد من المناطق خلال عام 2015، ومنها:

- **تحرير جرف الصخر:** هي ناحية تبعد حوالي 60 كم جنوب غرب بغداد. ترتبط جرف الصخر بجغرافية منبسطة مفتوحة مع مدينتي الفلوجة وعامرية الفلوجة وكانت تمثل منذ 2003

---

[13] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، ج2 بيروت،1990، ص 220.

[14] تشكلت فصائل الحشد الشعبي بعد دعوة ممثل المرجعية الدينية في كربلاء الشيخ عبد المهدي الكربلائي يوم الجمعة، (13 حزيران 2014) القادرين على حمل السلاح إلى التطوع في الحرب ضد الإرهاب بناء على فتوى الجهاد الكفائي.

[15] د. مايكل نايتس، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[16] حديث الباحث مع الناطق باسم الحشد الشعبي احمد الأسدي في بغداد.

أبرز حواضن القاعدة، واستطاع الحشد الشعبي والجيش العراقي تحرير هذه المنطقة المهمة.

- **تحرير مدينة آمرلي:** هي مدينة تقع في قضاء طوز خرماتو التابع لمحافظة صلاح الدين. دخلت القوات الأمنية العراقية إلى مدينة آمرلي بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي الذين شقوا الطريق نحو آمرلي بشجاعة بعد أن خاضوا معارك هجومية ناجحة تمكنوا خلالها من كسر الطوق الصعب الذي فرض حول المدينة .
- **تحرير مدينة بيجي:** هي مدينة تقع في محافظة صلاح الدين وتبعد عن شمال بغداد بحوالي ٢١٠ كيلومتر في وسط الطريق المؤدي إلى الموصل، وفيها أكبر مصفاة نفط في العراق المسماة بمصفى بيجي. تمت محاصرتها من قبل تنظيم داعش ما يقارب 8 أشهر. وخاض الجيش والحشد الشعبي معارك شرسة تمكن خلالها من تحرير مدينة بيجي والمصفى بشكل كامل ووصلوا إلى الخط السريع الرابط بين القضاء ومحافظة نينوى، فضلًا عن تحرير العديد من مناطق محافظة الأنبار وصلاح الدين وكركوك وباتجاه تحرير مدينة الفلوجة.

بالمقابل يبذل العراقيون الأبرياء دماءهم في حرب شرسة تقودها التنظيمات الإرهابية، ويوضح الشكل التالي أعداد الشهداء جراء الهجمات الإرهابية من عام 2003 إلى عام 2016[17]:

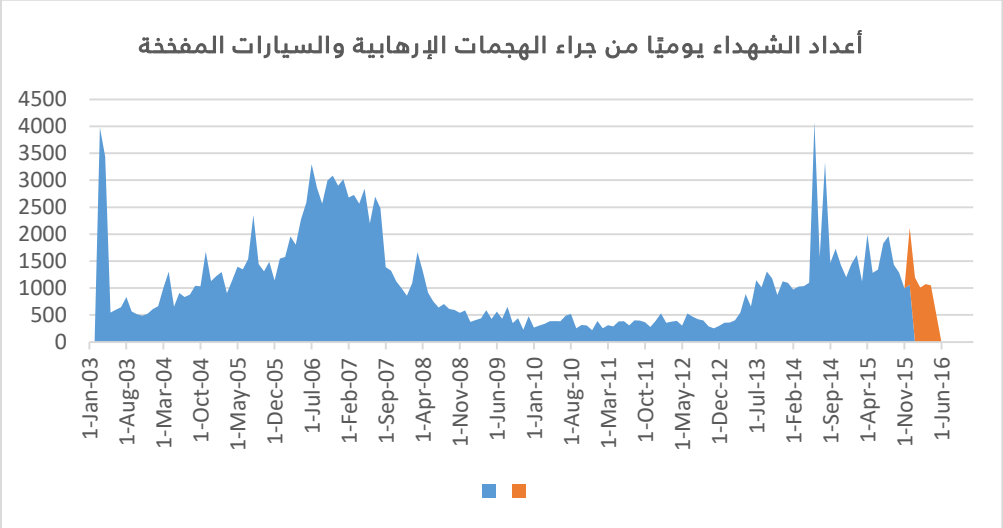

كان لا يمكن للعراق أن ينتظر ردة فعل المجتمع الدولي الباردة ضد تنظيم داعش، والذي كان عبارة عن تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، يضم أكثر من أربعين دولة، بعد أن اعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في 8 آب 2014 أنه نتيجة ''للأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين، أقنعنا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل''، لكن لاحقًا، لم تبدأ الحملة الفعلية إلا في يوم 10 أيلول 2014، حيث أعلن أوباما أنه

[17] Documented civilian deaths from violence ,at: https://www.iraqbodycount.org/database/

أوعز ببدء شن الغارات في سوريا دون انتظار موافقة الكونغرس، وأمر بتكثيف الغارات في العراق.

يختلف التحالف الجديد لمحاربة داعش عن التحالفات العسكرية السابقة التي كانت في العراق. ومن خلال المقارنة مع التحالفات العسكرية السابقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ ما يلي على سبيل المثال[18]:

التحالف الدولي	أفريقيا	أسيا	أميركا اللاتينية	العالم العربي	أوروبا والناتو	أستراليا	نيوزلندا	كندا والولايات المتحدة الأميركية	عدد أعضاء التحالف
حرب الكويت 1991	3	5	1	9	12	1	1	2	34
حرب العراق 2003	-	11	3	-	19	1	1	2	37
حرب داعش 2014	-	7	-	10	28	1	1	2	49

على الرغم من إعلان التحالف، الذي تبدو فيه مشاركة بعض الدول شكلية من حيث نسبة القوات وعملها، وجد الكثير من المراقبين أن نتائج هذا التحالف الآنية بدت غير جادة في القضاء على هذا التنظيم، أو أنها سوف تمتد لسنوات، وأنها عمليات محدودة أو شكلية، لا تأثير يذكر لها في الأحداث العسكرية، عدا سرقتها للنصر الذي بدأت تحققه القوات العراقية والحشد الشعبي المساند لها[19].

كذلك يمكن الخلوص إلى هذه النتيجة مع مقارنة ومتابعة حجم الضربات الجوية المحدودة والمتقطعة في العراق وسوريا أيضًا، ولذلك ثمة رأي يقول بضرورة، أن يبذل التحالف الدولي جهده بشكل أوضح من خلال تسليح الجيش العراقي، ففي قتال الشوارع وحرب العصابات التي تجري الآن لمقاتلة التنظيم يحتاج الجيش إلى دعم وتسليح القوات البرية على الأرض وهي القوات الأمنية العراقية، وعمليًا يبدو أن الفاعلية المحدودة للتحالف الدولي ستبقى في إطار ما يلي[20]:

[18] نقلا عن: د. عبد المنعم النشاط، التحالف الدولي الأهداف والتناقضات، السياسة الدولية، العدد 199، يناير 2015، ص 83.

[19] حديث الباحث مع أحد قادة الحشد الشعبي في سامراء.

[20] كمال حبيب، (حدود فاعلية التحالف الدولي في مواجهة الإرهاب)، مجلة السياسة الدولية، العدد التاسع والتسعون بعد المئة، يناير 2015، ص 89- 99.

1- أن سلاح الجو وحدة لا يمكنه القضاء على تنظيم داعش.

2- هندسة استراتيجية التحالف تقوم على إرسال مستشارين وخبراء عسكريين للمساعدة في التدريب وخصوصًا الجيش العراقي.

3- استمرار فعاليات تنظيم داعش على الأراضي العراقية والسورية.

4- عدم جدية تركيا الفعلية في محاربة داعش، وخصوصًا موقفها من التحالف الدولي.

5- غياب أولويات التحالف الدولي وتناقض الرؤية لدى الإدارة الأميركية نفسها، فالرئيس أوباما مثلًا يقول إن هدف التحالف إسقاط الأسد بينما يقول وزير الدفاع إن الأولوية هي التخلص من داعش.

6- اقتناع الإدارة الأميركية أن استراتيجية التحالف الدولي في العراق لا يمكن فصلها عن سوريا.

ولن نتوقع الكثير من المفاجآت في اتجاهات الإستراتيجية الأميركية حيال داعش، لكون واشنطن مقبلة على الانتخابات الرئاسية في شباط 2017.

ويبقى السؤال الأكثر تحديًا، والذي ينبغي الإجابة عنه من الآن: ماذا بعد داعش؟ ولا سيما أن هذه الحروب مستمرة وقد تركت خلفها أزمة كبيرة جدًا، منها أزمة النازحين حيث يقدر عدد النازحين في العراق بحدود 3,5 مليون نازح، فضلًا عن المهاجرين خارج العراق، وآليات إعادة الإنسان الذي عاش ظروفا قاسية في ظل حكم داعش، وإعمار المدن والبنى التحتية المدمرة.

❖ أزمة الشركاء:

"حرب الجميع ضد الجميع" هكذا قالها هوبز، ويبدو أن هناك ازمه كبرى تعيشها الكتل السياسية العراقية، ومنظومة السلطات (التشريعية والتنفيذية) في العراق وثمة إشكاليات كبيرة جدًا، ربما ساهم الدستور في صناعتها، وطبيعة النظام التوافقي، ولهذا شهدت الحكومات العراقية منذ التغيير (حكومة الدكتور علاوي، حكومة الدكتور الجعفري، حكومتي المالكي، حكومة الدكتور العبادي) ظاهرة عدم الاستقرار المستمرة.

تقضي طبيعة العملية السياسية Political Process في العراق المراجعة الشاملة، ولا سيما أن السمة الأبرز هي تداخل العوامل الداخلية والخارجية عبر ما يعرف بصراع المصالح Conflict Interests، أو طريقة التعاطي بمنطق اللعبة الصفرية، أو حاصل جمع الأصفار Zero sum game التي تقوم على أساس الربح الكامل أو الخسارة الكاملة بين الأطراف.

وعمومًا، فإن القرارات الصادرة عن النظام السياسي هي في واقع الحال محصلة لتأييد كل من:[21]

1- أيدولوجية الحكم في تفاعلاتها مع التيارات الفكرية الأخرى، والسياسة السائدة.
2- الأحزاب السياسية بوصفها قنوات للمشاركة السياسية وإدارة لبلورة الخيارات.
3- النخب السياسية التي تقوم على المعلومات وتطرح البدائل.
4- الإطار الإقليمي والدولي.

ويبقى التحدي الداخلي في صناعة وبلورة رؤية وطنية تتسع للجميع في بناء البلد، ووضع المصلحة الوطنية العراقية في المقدمة ليعمل الجميع وفقها مع احترام بقية الهويات الفرعية. لكن ثمة تعقيد للمشهد السياسي الداخلي مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسيين بالشكل الذي يزيد في تعقيد تشكيل الحكومة[22].

وحسب المشاهدات فإن الشعب العراقي أكثر الشعوب رفضًا لتوصيفه بأنه يشهد صراعًا طائفيًا. إن مصطلح "المجتمع المتخيل"، وهو من اختراع بيندكت أندرسن يعني أنه يوجد في مخيلة كل فرد في مجتمع ما صورة خيالية للصلات الحميميه في مجتمعه، وأهمية التخيل تكمن في أن الأمم تبنى في الخيال قبل بنائها على أرض الواقع، وبقدر تعلق الأمر بالمجتمع المتخيل في العراق فإن هناك بالفعل قوميتين هما العربية والكردية ولكل واحدة منها غايتها ومجتمعها المتخيل[23].

إن دراسة الديناميكات الاجتماعية ينبغي أن تتخطى التقسيم الثلاثي التقليدي (الأكراد–الشيعة–السنة)، حيث يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أربعة مكونات أساسية لتركيبة العراق والمجتمع الانتقالي، وهي تعقيدات بالغة الأهمية في ديناميكيات النزاع وسُبل احتوائها وهي[24]:

- هوية وطنية عراقية شاملة بفضل التاريخ الطويل والمشترك.
- نمو قوى اجتماعية حديثة ذات أمكانية عابرة الطوائف من النخب المثقفة والتكنوقراط.
- هناك عدد من المجموعات الإثنية غير المحددة مثل النساء، والجيل، وعوامل أخرى.
- القوى الاجتماعية والعشائرية ذات الأساسات المتنوعة.

---

[21] د. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الأستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 2010، ص 48.

[22] د. خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 25.

[23] أنظر للمزيد: شيركو كرمانج، الهوية والأمة في العراق، دار الساقي، ترجمة عوف عبد الرحمن عبد الله، بيروت، 2015 ص 332.

[24] أنظر: فريق أبحاث، ديناميكات النزاع في العراق (تقييم أستراتيجي)، معهد الدراسات الأستراتيجية، بغداد – أربيل – بيروت، 2007، ص 42 وما بعدها.

وعمومًا فأنا أرى أن أبرز مشكلات الشركاء في السياسة العراقية هي:

- مشكلة الاندماج مع الإقليم: والموضوع متعلق بالأزمات المتكررة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان حول توزيع الثروات، والتشريعات، وتنظيم العلاقة بين المركز والإقليم، وهذه الأزمات مازالت مستمرة بين شد وجذب، ولا تبدو بوادر واضحة لحل هذه المشكلة المستعصية. وقد حذر أرنولد ويلسون في العام 1920 من أن الأكراد الذين يحبون الحروب لن يقبلوا بأي حاكم عربي، وباعتقاد البعض أن الأمة الكردية – التي لا وجود لها إلا في وجود مبهم في الخارطة العثمانية – تتوجه توجهًا بطيئًا ومنهجيًا نحو كردستان ناضجة [25].

إن الاتجاه إلى نوع من التقاسم في مرحلة بناء النظام السياسي الجديد هو فعل اضطراري لا بديل عنه، ولا يصح البحث عن تفسيرات تآمرية له من نوع القول بأنه خطة أميركية، فنظام التقسيم التوافقي ليس خيارًا بين خيارات مفتوحة[26].

- فقدان الثقة بين الشركاء: فقدان الثقة واضح بين الأحزاب والكتل السياسية العراقية في مراحل العمل السياسي، ولذلك أسباب منها ما تتعلق بتاريخ العمل السياسي في العراق الذي كان يتقصر على نخبة محددة، ففي العهد الملكي على سبيل المثال تم تشكيل 58 وزارة ضمت 778 منصبًا وزاريًا تناوب على احتلالها 166 شخصًا فقط على مدى 32 سنة، وقد ترأس نوري السعيد وحده الوزارة 14 مرة، وفي العهد البعثي شغل بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة، فضلًا عن رئيسه، مناصبهم مدى الحياة، وفي العهدين احتكرت عوائل وعشائر محدودة السلطة في العراق[27].

ومن سمات الخارطة الحزبية العراقية منذ انطلاق العملية السياسية[28]:

1- أن الخريطة الحزبية في العراق غير محددة المعالم.
2- أن بعض القوى السياسية تتسم بالشخصنة، أي أن القوة السياسية موسومة بشخص زعيمها.
3- أن القوى السياسية العراقية لم يتم استقطابها حول مشروع وطني، ولم تصل في الوقت نفسه إلى إبرام عقد اجتماعي مع القوى السياسية الأخرى.
4- أن القوة السياسية انتقلت إلى تجارة الربح والخسارة والابتعاد عن الحالة الأيدولوجية.
5- أن لجوء القوة السياسية إلى تكوين تحالفات كان على أساس مصلحي.
6- أن التحالفات الديناميكية اتسمت بالتعاطي مع قضايا العراق الرئيسية.

---

[25] باراج خانا، العالم الثاني، السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 319.

[26] د. وحيد عبد المجيد، النظام السياسي، العراقي الجديد قراءة في نموذج الديمقراطية التوافقية، كراسات استراتيجية، الأهرام، السنة الرابعة عر، العدد 14، أكتوبر، 2004، ص 4-5.

[27] د. جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 2015، ص 22.

[28] د. خيري عبد الرازق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص 74.

- أن لا وجود للتخطيط في بناء مشروع الدولة: النزاع السياسي والفساد المستشري سببا أزمة كبيرة في غياب التخطيط الممنهج لبناء الدولة، وتحقيق الاستقرار.

❖ حرب الطاقة:

يأتي العراق في المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة الدول التي تحتوي على أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في العالم، فضلًا عن طول أمد النضوب بالنسبة للنفط العراقي، إذ يبلغ الاحتياطي النفطي في العراق حوالي (115) مليار برميل، أي ما يعادل 10.7% من الاحتياطي العالمي.

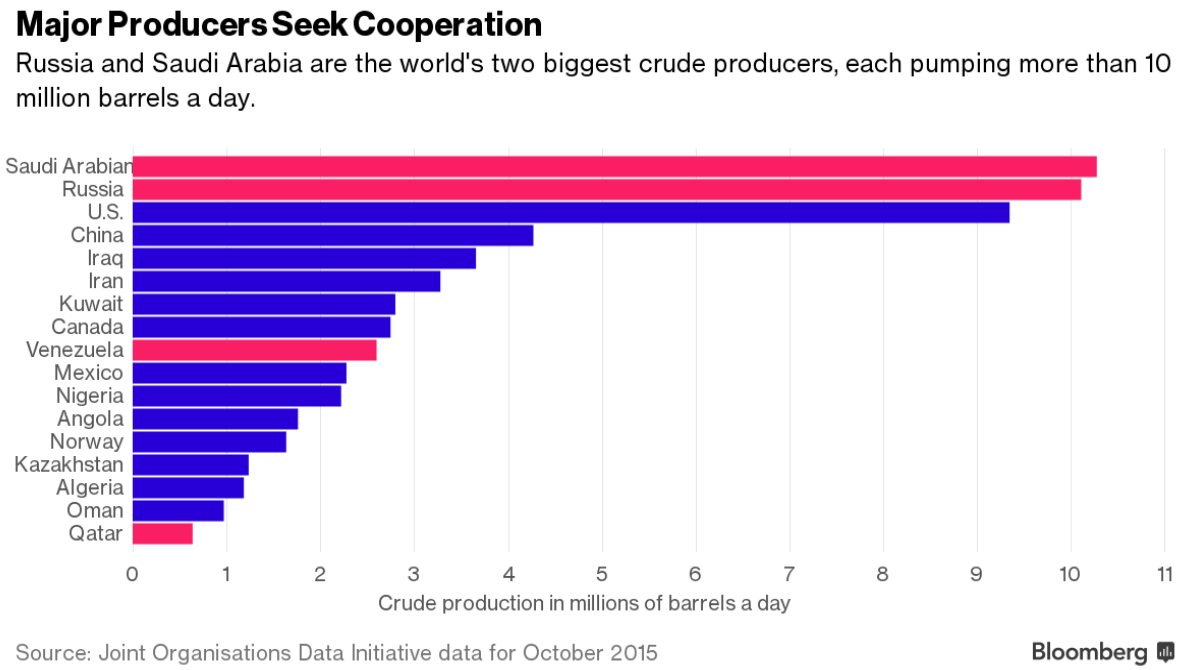

وللنفط أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي خصوصًا وأن العراق يعيش حالة من التقشف على المستويات كافة كونه من الدول المنتجة للبترول ويعتمد على النفط بنسبة عالية جدًا في موازنته السنوية منذ عام 2003 ، لكون الاقتصاد العراقي ريعيًا.

من المعروف أن عدم الاستقرار السياسي في المنطقة يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ونظرًا لعدم استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط وتحديدًا في العراق سوف ينعكس هذا الانخفاض على ميزانيته طيلة انخفاض أسعار النفط، بموازنة تبلغ 119 تريليون دينار (105 مليار دولار) وبعجز 25 تريليون دينار على أساس تصدير 2.9 مليون برميل. في هذا الشأن قال وزير المالية العراقي هوشيار زيباري إن العجز في ميزانية العراق من المتوقع أن يصل إلى 11.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، وفي ضوء أسعار النفط الهابطة. وكانت الميزانية

المقترحة لعام 2016من الحكومة تتوقع نفقات قدرها 106.9 تريليون دينار (95 مليار دولار) مع عجز قدره 23.5 تريليون دينار[29].

على الرغم من سعي الحكومة لزيادة إنتاج النفط بمعدلات أعلى، بعد أن بلغ حسب وزير النفط العراقي 3 ملايين برميل يوميًا[30]، ولكن ثمة مفاوضات حول تخفيض سقف إنتاج النفط بعد جولات إقليمية، حيث إن أعلى منتجي للنفط هم وفق الجدول التالي[31]:

المرتبة	الدولة	الإنتاج (مليون برميل يوميا)	الآفاق
1	روسيا	10.1	هبوط
2	السعودية	9.8	هبوط / غير مستقر
3	الولايات المتحدة	8.1	فقاعة
4	الصين	4.2	ثابت / هبوط
5	كندا	3.5	ثابت
6	العراق	3.3	غير مستقر
7	إيران	3,3	هبوط / غير مستقر

مما لا شك فيه أن هذا الموضوع سوف يترك آثارًا سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي وخصوصًا في دفع رواتب الموظفين وكذلك مستحقات الحرب على داعش.

❖ حرب الفساد:

التظاهر حق دستوري لكل مواطن عراقي، وفق الدستور الدائم لعام 2005، وكما جاء في الفصل الثاني، المادة (38)، أن الدولة تكفل، بما لا يخل بالنظام العام والآداب، حرية الاجتماع والتظاهر السلمي[32]، وتنظم بقانون، ووفق المادة (46) أنه لا يكون تقييد ممارسة أيٍ من الحقوق والحريات الواردة في هذا الدستور أو تحديدها إلا بقانون أو بناءً عليه، على أن لا يمس ذلك التحديد.

بعد مرور عام تقريبًا على تسلم حكومة الدكتور حيدر العبادي في 9 تشرين الأول 2014 السلطة التنفيذية في العراق خلفاً لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي، جاءت التظاهرات الاحتجاجية في وقتين: في آب 2015، وفي آذار ونيسان 2016، كظاهرة اجتماعية وسياق

---

[29] انظر تصريح وزير المالية العراقي هوشيار زيباري بتاريخ 2-1-2016، على الرابط الإلكتروني: http://www.ara.shafaaq.com/48184

[30] تصريح وزير النفط العراقي الدكتور عادل عبد المهدي بتاريخ 10- 3- 2016 على الموقع: http://almasalah.com/ar/news/45388/D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A

[31] نقلا عن: ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص99.

[32] انظر الدستور العراقي الدائم لسنة 2005، المادة 38.

سياسي مؤثر في البنى السياسية وتأثيرها على شكل التحديات الداخلية للعملية السياسية العراقية بكل أبعادها، لما تمثله من المزاج العام ووصوله إلى مراحل التعبير الصريح والمراجعة التي تشكلت في الرأي العام العراقي، وفي رغبتها الجادة في إصلاح العملية السياسية العراقية برمّتها منذ عام 2003.

يرى المفكر الأمريكي صموئيل هنتغتون أن كل مجتمع يتعرض للتغيير الاجتماعي تبرز فيه فئات جديدة للمشاركة في العمل السياسي، وحين يكون النظام السياسي مفتقرًا إلى الحكم الذاتي تدخل هذه الفئات مجال السياسة دون أن تكون متطابقة مع التنظيمات السياسية القائمة، أو دون الإذعان للإجراءات السياسية المتبعة[33].

إن مفهوم الإصلاح Reform لا يؤدي إلا لمعنى واحد إيجابي، فمفهوم الإصلاح ببساطة يعني نقيض الفساد، من خلال السعي للتغيير نحو الأفضل، وعليه فإن الإصلاح السياسي يعني كما ورد في الموسوعة السياسية أنه تعديل أو تطوير غير جذري في النظام السياسي لمواجهة الفساد السياسي والاستبداد، عبر تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها[34]، بعد وصول الفساد في البلاد إلى مراحل متقدمة، حيث وصل العراق إلى المركز 161 من أصل 168 في مدركات الفساد، كما جاء في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العالم، حيث يقع العراق ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم لعام 2015[35].

في علم الاجتماع السياسي هناك معادلة مفادها أن [36]:

التحريك الاجتماعي= الإحباط الاجتماعي (التطور الاقتصادي).

الإحباط الاجتماعي = المشاركة السياسية (الفرص المتحركة).

المشاركة السياسية= عدم الاستقرار السياسي (المؤسساتية السياسية).

لكن المظاهرات التي دعا إليها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تختلف عن تلك التي جرت في آب 2015 وأخذت منحى آخر بعد اقتحام المنطقة الخضراء في بغداد والمطالبة بإقالة الوزراء في حكومة العبادي.

إن ابن الكرادة الشرقية في بغداد، يواجه اليوم تحديات جمة من تركة ثقيلة ألّمت به، سواء على مستوى بلد فقد ثلثي مساحته في حرب مع عصابات داعش، أو ميزانية خاوية على إثر انخفاض أسعار النفط، وفساد مستشر.

---

[33] صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود، دار الساقي، ط2، بيروت، 2015، ص 31- 32.

[34] أنظر: د. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2015، ص 206-207,

[35] CORRUPTION BY COUNTRY / TERRITORY, at: https://www.transparency.org/country/#idx99

[36] مصدر سبق ذكره، ص 73.

والسؤال هو هل أن حيدر العبادي، صاحب شهادة الدكتوراه والماجستير من جامعة مانشستر في إنكلترا في الهندسة الكهربائية، يستطيع إيجاد حل لأزمة الكهرباء المستعصية في العراق اللاهب، وصاحب الاختصاص في النقل السريع هل يستطيع أن يحقق نقلة نوعية وسريعة للواقع السياسي العراقي؟ ما زالت العملية السياسية في العراق تعيش حالة من التحديات الكبرى .

حروب الخارج:

يمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين، بحكم طبيعة النظام الدولي من جهة، والدولة الإقليمية من ناحية أخرى، فهو وفقاً للمنظور الأول نظام فرعي، أو تابع SUB-System للنظام الدولي، أي أنه يتفرع من النظام الدولي، وهو وفقاً للمنظور الثاني نظام إقليمي Regional System على أساس كونه يمثل تجمعًا لدول متجاورة، أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معيّن بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم[37].

المشكلة في التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط تنعكس بشكل أو آخر على حالة عدم التوازن الذي يؤدي إلى ما يعرف بحالة انسجام المكانة Status Inconsistency التي تؤدي إلى خلق آليات تفاعلية متميزة داخل النظام الإقليمي، وبالتالي تكون العلاقة بين توزيع القوة واحتمالات الصراع ليست علاقة خطية بل أقرب إلى المنحنى، والعراق مثل محطة للتأثر بطبيعة التحديات الإقليمية والدولية حيث تشهد المنطقة الإقليمية اشتداد الاستقطاب للمحاور الدولية والإقليمية وحيث تتطور الأوضاع في سوريا متمثلة بالإسناد والتدخل الروسي بعد طلب الحكومة السورية مشاركة سلاح الجو الروسي ثم الانسحاب التدريجي، وتشكيل مكتب التنسيق الأمني في بغداد، والذي بات يعرف إعلاميًا بالتحالف الرباعي، غير أنه تحالف على أرض الواقع متمثل بالمحور (السوري – الروسي - الإيراني)، مقابل المحور (الأميركي – التركي - السعودي)، والاختلاف على أوجه في أهداف ورؤى هذه المحاور في موضوعات مثل: جدية الحرب على تنظيم داعش، والأزمة السورية، والحرب على اليمن وغيرها، وفي ظل ما شهدته العلاقات الروسية التركية من توتر عقب إسقاط المقاتلة الروسية من قبل سلاح الجو الروسي في تشرين الثاني 2015، وطبيعة الظروف الإقليمية بعد سوء العلاقات الإيرانية – السعودية إثر حادثة إعدام الشيخ نمر النمر، وكذلك حادثة السفارة السعودية في طهران، جعلت من العراق أحياناً ساحة لنقل الرسائل، وعرضة للتأثر الشديد بهذه الأزمات العاصفة، ومنها:

---

[37] د. محمد السعيد أدريس، تحليل النظم الأقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية والأقليمية، الاهرام مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 21.

❖ الحرب السورية:

منذ اندلاع الأزمة السورية في 15 آذار 2011 والعراق ينظر إليها بترقب نظرًا للخصوصية الجغرافية السياسية والأمنية التي يرتبط بها، إذ يشترك العراق مع سوريا بحدود تبلغ 650 كم، ولهذا فالمتابع للموقف العراقي تجاه الأزمة السورية منذ البداية يلاحظ الحذر والترقب، ويرى بعض المتابعين أنّ الحذر في الموقف العراقي تجاه سورية بعد الأزمة ينبع من سببين:

1- تحوّل الحراك السلمي والاحتجاجات إلى عنف مسلح بعد أشهر من اندلاعها.

2- نار الحرب الطائفية التي عانى منها العراق منذ تفجيرات الإمامين العسكريين في العام 2006.

ولهذا نتفق مع باتريك كوكبيرن أنه كان واضحًا أن الحكومات الغربية قد فهمت الوضع في العراق وسوريا بطريقة خاطئة كليًا، فعلى مدى عامين كان السياسيون العراقيون يحذرون كل من هو مستعد للاستماع إليهم من أن استمرار الحرب الأهلية في سوريا سيزعزع الوضع الهش الراهن في العراق، وعليه فإن سقوط الموصل لم يكن سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة الأحداث الأليمة وغير المتوقعة في الشرق الأوسط لمفاجآة العالم الخارجي على حين غرة لطالما كانت المنطقة أرضًا خطرة للتدخل الخارجي ولكن العديد من أسباب فشل الغرب في قراءة الوضع في الشرق الأوسط حديثة العهد وذاتية[38].

وما زالت المواقف العراقية واضحة سواء بشكلها الدبلوماسي عبر دعوات وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري إلى الحل السلمي للأزمة، أو من خلال الرأي العام العراقي الذي يرفض وجود بديل لجار متطرف وتابع لأجندة لا تريد للمنطقة الاستقرار والسلام.

❖ الأزمة مع تركيا:

تصاعد التوتر بين العراق وتركيا بعد قيام الأخيرة بإرسال قوات عسكرية قوامها ثلاثة أفواج بعتاد متوسط وثقيل[39] إلى داخل الأراضي العراقية بعمق 100 كم في محيط محافظة الموصل، وتحديدًا في معسكر الزلكان القريب من مدينة (بعشيقة). ورافق هذا التدخل اتهامات الحكومة العراقية للحكومة التركية بالتجارة مع تنظيم داعش بالنفط العراقي المهرب، بالمقابل نفت تركيا هذه الاتهامات وقالت إن القوات العسكرية التركية داخل العراق هي بطلب وعلم الحكومة العراقية وأن مهمتها تدريب المتطوعين المحليين وتحديدًا من محافظة الموصل، أو ما يسمى بقوات الحشد الوطني في معسكر الزلكان.

نفت الحكومة العراقية على لسان رئيس الوزراء أن يكون دخول هذه القوات بعلم وطلب الحكومة العراقية وطالب بخروجها فورًا، وصدرت بيانات (مكتب رئيس الوزراء، ورئاسة الجمهورية،

---

[38] بارتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة ميشلين حبيب، دار السافي، بيروت، 2015، ص 166- 167.

[39] الرواية التركية تقول أنها أدخلت (150-200) عسكري في معسكر الزلكان دخلت مع البيشمركة وعبر منافذ الإقليم، أما الرواية العراقية فتؤكد وجود 1200 جندي تركي، و25 مدرعة، و3 كاسحات الغام.

ووزارة الخارجية[40]) حول التدخل العسكري التركي باعتباره انتهاكًا خطيرًا للسيادة العراقية والقانون الدولي ومبادئ حسن الجوار بين العراق وتركيا، فيما أكدت وزارة الخارجية العراقية أن دخول قوات تركية إلى داخل أراضي العراق دون علم الحكومة المركزية في بغداد خرق وانتهاك لسيادة البلد وتجاوز على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل، حيث إن العراق يعتبر وجود أي قوات عسكرية داخل أراضيه ودون علم حكومته عملًا معاديًا.

وقال رئيس الوزراء التركي، أحمد داود أوغلو، إن بلاده ليس لها أطماع في أراضي أي دولة. علمًا بأنه لا يمكن إرسال قوات قتالية تركية خارج حدود تركيا بدون تصويت البرلمان التركي وفي هذه الحالة تنص المادة 92 من الدستور التركي على السماح بإرسال وحدات عسكرية تركية تابعة للقوات المسلحة التركية إلى أراضي دولة أجنبية والسماح لتواجد وحدات عسكرية أجنبية على الأراضي التركية[41].

بالمقابل قرر الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، بالإجماع، إدانة الحكومة التركية لانتهاك قواتها السيادة العراقية، وعد هذا الفعل تهديدًا للأمن القومي العربي، مطالبًا بضرورة قيام حكومة أنقرة بسحب قواتها فورًا من الأراضي العراقية دون قيد أو شرط[42]. وحتى كتابة البحث ما زالت هذه القوات تتواجد على الأراضي العراقية، في ظل عدم رغبة القوى الكبرى في مجلس الأمن في شجب هذا التواجد.

يمكننا ملاحظة الفارق في الموقف التركي بين الحالة العراقية والحالة السورية، فتركيا التي عارضت في البدء أي شكل من أشكال التدخل العسكري الأميركي في سوريا، واعتقدت أن الاستقرار لا يمكن أن يكون إلا بتعزيز العلاقة مع الحكومة السورية الحالية، بدأت تدعم الحل العسكري بعد 2011. وأصبحت تركيا تعارض سياسة حكومة بغداد تجاه الأكراد في حين كانت لوقت طويل تنظر بعين الريبة إلى فكرة الفيدرالية في العراق. لكن أنقرة اليوم تعد أربيل شريكًا أساسيًا وكانت قبل سنوات قليلة تعد شمال العراق منافسًا محتملًا والآن تتخذ موقفًا مؤازرًا لأربيل في سياق التوترات العسكرية في المناطق المتنازع عليها وحول استثمارات النفط[43].

❖ الصراع الإقليمي:

يمثل العراق أسّ الصراع الإقليمي بعد مرحلة الحرب (2003) وخصوصًا لجهة الحساسية الواضحة في التعامل السعودي مع الملف العراقي. ويمكننا العودة إلى العراق كمتغير في العلاقات الأميركية السعودية. منذ حرب الخليج الثانية في عام 1991 وحتى حرب الخليج الثالثة

---

[40] قدمت وزارة الخارجية العراقية مذكرة احتجاج بعد استدعائها السفير التركي فاروق قايمجي إلى مقر الوزارة بتاريخ 2015/12/6.

[41] انظر المادة 92 من الدستور التركي.

[42] أنظر: وزراء الخارجية العرب يدينون التوغل التركي في العراق، الشرق الأوسط ،25 ديسمبر 2015 على الرابط التالي: http://aawsat.com/home/article/5277

[43] أنظر: سرهاد أركمان، (تحولات الدور التركي في المنطقة بعد الاحتلال الأميركي للعراق)، في: مجموعة مؤلفين، عشر سنوات هزت العالم، عقد على احتلال العراق 2003-2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 644.

عام 2003، كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة ما تسميه التهديد العراقي للأمن الإقليمي والدولي[44]. وعلى الرغم من بعض التحديات التي واجهت السياسة الخارجية السعودية حيال العراق قبل حرب عام 2003 وبعدها، بسبب الضغوط الشعبية الناتجة عن حرب عام 1990ـ لا سيما من المواطنين السعوديين الذي عادوا من أفغانستان- ونظرًا لوجود القوات الأجنبية على أراضي الدولة السعودية وعدم انسحابها بعد انتهاء الحرب[45]، وما نتج عن الفوضى الداخلية العراقية عقب الحرب، حيث أصبح العراق نقطة جذب بعد الاحتلال الأميركي للمقاتلين المتطرفين من كل دول العالم بمن فيهم السعوديون. لذا كان هنالك اتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية بشأن مكافحة تدفق المقاتلين عبر حدودها الشمالية مع العراق، إلا إن طبيعة الحدود الصحراوية الطويلة لم تحل دون الحد من تسلل المقاتلين السعوديين، ولذلك طرحت السعودية في هذا الإطار أمرين لمعالجة تدفق المقاتلين إلى العراق: الأول إنشاء جدار عازل على طول الحدود العراقية السعودية. وبقيت الإدارة الأميركية تعبّر علنًا عن ارتياحها للجهود السعودية المبذولة على حدودها مع العراق على الرغم من الشكوك المتزايدة التي كانت تساور ضباط الجيش الأميركي الميدانيين في العراق عن تلك الجهود التي تبذل بالفعل من قبل السعودية لمنع المقاتلين من العبور إلى داخل الأراضي العراقية.

واستمرت العلاقة السيئة واضحة بين العراق والسعودية. ولكن ثم حاولت السعودية تغيير سياستها تجاه العراق بعد تشكيل حكومة العبادي، ناهيك عن تأثير صعود داعش، وعقدة التخلص من تهمة الإرهاب التي تركزت في المحافل الإقليمية والدولية من خلال مشاركة السعوديين المتطرفين الواضحة في أحداث 11 أيلول 2001، ولذلك سعت القيادة السعودية إلى المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة داعش.

إن التنافس السعودي الإيراني يمكن تحجيم أثره على العلاقات العراقية - السعودية من خلال الابتعاد عن سياسة المحاور، وخصوصًا أن الدبلوماسية العراقية الجدية ماضية في هذا الاتجاه[46]، وأمام واقعية الدبلوماسية العراقية في منطق السياسة الخارجية نجد أن[47]:

- الواقعية تقتضي أن العراق هو الخاسر الأكبر في المواجهة بين ايران والسعودية.

---

[44] جوزيف مكميلان، (المملكة العربية السعودية والعراق والنفط والدين وتناحر طويل مستمر)، معهد السلام الأميركي، كانون الثاني 2006، ص 2، متاح على الرابط، http://www.usip.org.

[45] إيريس غلوزماير وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 450.

[46] أنظر تصريح وزير الخارجية إبراهيم الجعفري في تشرين الثاني 2014،" إذا كان هنالك برود في العلاقات الإيرانية السعودية، فنحن لا نريد أن نكون جزءاً من هذه المنطقة الباردة". موقع التقرير الإلكتروني، 4 كانون الثاني 2015، متاح على الرابط http://altagreer.com/.

[47] د. ياسر عبد الحسين، المبادرة العراقية والدبلوماسيّة الوقائيّة، صحيفة العالم الجديد، على الرابط الإلكتروني: http://al-aalem.com/author/yasir/

- الواقعية تعني أننا نعيش بين نظامين متناقضين هما: نظام ولاية فقيه ونظام وهابي، وهذان النظامان يعيشان حربًا باردة ليست بالجديدة منذ بدايات قيام الثورة الإسلامية في ايران، وليس خيارنا أن تكون ايران أو السعودية جنبنا بل هو خيار الجغرافية والتاريخ.
- كان العراق على الدوام مسرح صراع الأرض الثالثة. وكلما كان الخلاف الأميركي – الإيراني يتوسع كان الأثر الرجعي feed back بكل أشكاله يجري في العراق، وفي السابق واليوم كلما اتسعت دائرة الخلاف الإيراني – السعودي كان الانعكاس السلبي بكل أشكاله يجري في العراق، والسبب في ذلك عوامل شتى قد تبدأ من موضوع طبيعة النظام السياسي الحالي في بغداد والاستقطاب الطائفي ولا ينتهي بضعف الخطاب العراقي الموحد.
- موقف الخارجية العراقية المرن من إعدام الشيخ النمر بالمقابل رفض انتهاك اتفاقية فيينا في حماية البعثات الدبلوماسية.

إن طبيعة الصراع والتنافس الإقليمي في الشرق الأوسط تحذف كلمة "الشؤون الداخلية" من القاموس السياسي للمنطقة، ما يحدث في الخرطوم يؤثر في الرباط، وما يحصل في المنامة ولم يعد ما تكون له تداعيات في بنغازي، لا سيما أن رمال الشرق الأوسطية المتحركة قد حركتها رياح الطائفية العاتية. ووفق ما يراه البرفسور المصري الدكتور أسماعيل صبري مقلد إن الدور العراقي الوسيط يمكن أن يكون مثمرًا وإيجابيًا لاعتبارات كثيرة منها وزنه السياسي والأدبي الكبير, وخبرته الدبلوماسية الثرية, وعلاقاته الجيدة بالسعودية, وقنوات اتصاله المفتوحة مع إيران, وهو ما يجعله الطرف المؤهل أكثر من غيره لأداء هذا الدور لقربه الشديد منهما ولمعرفته بكل تفاصيل خلافاتهما مع بعضهما, وما يكتنف هذا الخلاف من محاذير وإشكاليات وحساسيات متبادلة قد يكون العراق هو الأقدر على الاقتراب منها بمدخل دبلوماسي مقبول للطرفين[48].

يبقى العراق دولة مؤهلة لقيادة هذا التقارب، ولا يزعم أكثر المتفائلين أن العراق سوف ينهي الموضوع وفق نظرية "تصفير المشكلات" الخيالية وموازين العلاقات الإقليمية والدولية، بل على الأقل لتلافي الانعكاسات على الحرب المصيرية العراقية لمواجهة داعش. وهذه المبادرة العراقية لا تعني بالضرورة الوقوف بعيدًا عن القضايا التي يؤمن بها العراق، ولهذا كان موقف العراق صريحاً وواضحًا برفض وضع اسم "حزب الله" على لائحة المنظمات الإرهابية في اجتماع جامعة الدول العربية في أيار 2016.

❖ الصراع الدولي:

بعد مضي عام على خطاب محور الشر الأميركي، التقى ثلاثة أميركيين من أصل عراقي (الكاتب كنعان مكية، والدكتور حاتم مخلص، ورند رحيم)، الرئيس بوش الإبن. وفي استعراضهم

---

[48] انظر: د. إسماعيل صبري مقلد، المبادرة الدبلوماسية العراقية، 2016/1/9، على الرابط الإلكتروني: http://beladicenter.net/index.php?aa=news&id22=10220

لتوقعاتهم حول ما سيؤول إليه الوضع في العراق بعد سقوط صدام، كانوا يشيرون إلى السنة والشيعة، إلا أنه اتضح لهم أن هذه المصطلحات لم تكن مألوفة لدى الرئيس الأميركي فأمضى الثلاثة جزءًا من وقت الاجتماع في شرح وجود طائفتين رئيسيتين في الإسلام[49].

إن الجهل الأميركي في الساحة العراقية قبل الدخول ليس بالجديد، ويبدو أن العراق وقع ضحية الفهم الأميركي في التعامل الخاطئ مع مجتمعه وتركيبته، وما زال العراق يعاني من إرث مرحلة الحاكم المدني بول بريمر Paul Bremer وهو من قدماء الصقور في الخارجية الأميركية ومن الدبلوماسيين الذين رعاهم هنري كيسنجر، وقد عمل في الماضي مديرًا تنفيذيًا لمؤسسة كيسنجر Kissinger Associates، وكان كيسنجر ذاته يرى أن بريمر سوف يساعد الولايات المتحدة الأمريكية على ترتيب العلاقة بين الحاجة إلى النظام والتطور الذي سيحدث في العراق[50].

وعند الحديث عن وقوف العراق أمام الاتجاهات الدولية الجديدة، وكأنه أصبح أمام عقدتين الأولى متمثلة في "التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية" والثانية هي "التحالف الرباعي" من خلال روسيا وحلفائها.

إذا بات الحديث في منطقة الشرق الأوسط عن كون التحالف أصبح ضرورة لازمة لكل الدول فإن طبيعة الأوضاع والظروف في البيئة الداخلية والخارجية تقتضي مراجعة قرار الانضمام، لأن حيثيات السياسة لا تعني في عصر اليوم فن المجاملة، أو فن العزلة، أوفن خلق الأعداء مع ضرورة الانتباه إلى أن تقييم سياسة الانعزال، والنأي عن النفس يحتاج إلى مراجعة؛ لأن هذه السياسة تقتضي أن تكون بعيدًا في عالم ما وراء المحيطات، ولست في قلب الأزمة.

لا يمكِن فهم هذه السياسة والمجتمَعات تكوى بنار الحرب الطائفية، والتصعيد الإقليمي المتفاقِم؛ لذا أتوقع أنَّ مَن لا يدخل الحلف مع الأقطاب الإقليمية-الدولية بحكمة، ويتخذ قرارًا استراتيجيًا واضحًا سوف يتجه نحو المجهول، لذا يسجل للنظام السوري نجاحه في صناعة الحليف الاستراتيجيِّ رغم الارتدادات العميقة في طبيعة الأحداث.

كان المتوقع أن تؤدِي أخطار تنظيم داعش على المنطقة إلى قيام سياسة مراجَعة استراتيجية في البحث عن الأخطار قبل المصالح المشتركة، وأن تتحول من صراع المصالح إلى تعاون تجاه الأخطار ولو بشكل مؤقت؛ لكي تكون هناك نتائج سريعة، لكنَ بوصلة الخلافات الإقليمية تعلو بشكل واضح، وعقدة القلق التاريخي متلازمة واضحة لصانع القرار الشرقي.

لذا يؤكد أفغيني بريماكوف أن من المفترض أن لا يساء تفسير رغبة روسيا في أداء دور فاعل على مسرح العلاقات الدولية إذ تنطوي هذه الرغبة على اليقين بأن في وسع سياسة خارجية

---

[49] بيرتر وغالبريث، نهاية العراق كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة أياد أحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص 97.

[50] جيف سميونز، عراق المستقبل، السياسة الأميركية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، 2004، ص 412.

روسية أن تتكشف عن فائدة لا يستهان بها في ترسيخ الاستقرار في بعض مناطق العالم، وأن لروسيا مصلحة في ذلك توازي مصلحة غيرها من الدول[51].

سياسة التحالف الستيني مازال يهمين عليها المدرك الأميركي خصوصًا في بنيات التحالف الدولي لمواجهة داعش، وإنَ عُقد العديد من المؤتمرات واللجان السياسية الخمس الخاصة به في العديد من الدول. لكن هذا التحالف مازال يبحث عن هوية خاصة به، أو على الأقلِ تجمعه في إطار مصلحي مشترك؛ لذا ثمة من يرى أن هذا التحالف الدولي بحاجة إلى مراجعة حقيقية من حيث الشكل والمضمون، ونية تلك الدول فعلياً لمواجهة خطر داعش خصوصًا بعد مرور أكثر من عام على تأسيس هذا التحالف الذي يرى كثيرون أنه لم يحقق شيئًا مهمًا. بالمقابل يقف التحالف الرباعي بقيادة روسيا الذي لم تظهر تشكيلاته الواضحة إلا عبر وسائل الإعلام أكثر تماسكاً ووضوحًا في الهدف والمشروع. والواضح أن فلسفة الحرب لدى كلا الطرفين تختلف وإن اتفقت على مواجهة خطر التنظيم الإرهابي الذي نرى فيه ضرورة التعاون بين الجانبين.

إنَّ عملية الانضمام إلى أي تحالف تتطلب دراسة المؤشرات الميدانية على الأرض وقراءة زوايا المصلحة.

وفي حالة العراق فإنه يرحب بأي جهد تقوم به أية دولة في حربها لمواجهة داعش، وعليه الإفادة من كل الأطراف، لأن العراق اليوم بسبب الظروف الحاليّة ليس في محلِ اختيار، ولكن يمكِن أن يؤدي دورًا تكامليًا بين كل الأطراف الجادة في الحرب على الإرهاب. يبقى أن الحليف الرئيس هو مَن يستشعر أن أمنه القومي قريب من تلك المخاطر ويكون تفاعله بشكل واضح ورئيس في أرض المعركة [52].

المستقبل .. ماذا بعد داعش؟

يجب على الدولة العراقية أن تسعى لبناء استراتيجية واضحة لبناء مشروع الدولة العراقية في مرحلة ما بعد داعش من خلال:

1- مواجهة تحديات مشروع الدولة المركزية والفيدرالية، من خلال إعادة ترسيخ فكرة اللامركزية في إدارة الدولة العراقية عبر برنامج واضح، ومجابهة خطاب "الانفصال" الذي سوف تحاول بعض الجماعات الاجتماعية إثارته في مرحلة ما بعد داعش.

2- السعي إلى بناء وإعادة تأهيل "الإنسان" الذي عاش مرحلة السيطرة من قبل داعش، من خلال إعادة ترسيخ قيم المواطنة وإعادة توفير الواجبات الأساس التي يجب أن تقوم بها الدولة، وعقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.

---

[51] أفغيني بريماكوف، العالم بعد 11 أيلول، ترجمة أحمد الهاشم وفالح السودانيّ، دار المدى، دمشق- بيروت-بغداد، 2006، ص272.

[52] د. ياسر عبد الحسين، فلسفة التحالفات، العالم الجديد، 19 تشرين الأول 2015: http://al-aalem.com.

3- توظيف كل إمكانيات الدولة العراقية في إعادة بناء المدن المحررة، وإعادة النازحين إلى مدنهم بعد توفير الخدمات الأساسية، والبنى التحتية.

4- استخدام العقوبات الصارمة لكل من يروّج خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتطرف، وإنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب بكافة أجياله، وخصوصًا أن الجيل القاعدي أو الداعشي يعيش مراحل تطور سريعة في إدارة التوحش.

5- إعادة النظر في البناء السياسي العراقي الذي قام عليه بعد التغيير، وخصوصًا في إمكانية إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لأنشاء نظام يكون أكثر استقرارًا، سواء كان ذلك من خلال دراسة النظام السياسي البرلماني أو التعديلات الدستورية المطلوبة.

6- اتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة في مشاريع مفيدة لهذا البلد.

7- العمل على إعادة توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري في العراق.

8- حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والإقليم بما يضمن أقل أنواع النزاع.

9- إعادة ترتيب طبيعة التعامل الخارجي العراقي مع دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية.

10- توفير بيئة الاندماج الاجتماعية بين العوائل التي استقرت خارج مناطقها ولا ترغب بالعودة من أجل صناعة مجتمع متماسك.

11- ترسيخ خطاب التسامح الفكري والسلام ورفض ثقافة العنف من خلال المؤسسة الدينية ومعاقبة كل الأصوات الشاذة التي تسهم في توظيف التوتر والعنف.

12- العمل على ترصين الحدود الخارجية للعراق من خلال استخدام الوسائل الحديثة لحماية الحدود العراقية، والوسائل التكنلوجية في الإستراتيجية الأمنية.

نبذة عن الباحث:

د. ياسر عبد الحسين: مدير مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، معاون عميد معهد الخدمة الخارجية في وزارة الخارجية العراقية، دكتوراه في العلاقات الدولية في جامعة بغداد، صدر له من الكتب: "الحرب العالمية الثالثة، داعش والعراق وإدارة التوحش"، و"السياسة الخارجية الإيرانية"، و"القيادة في السياسة الخارجية الأمريكية"، و"منطقة الفراغ في العلاقات الدولية". يحاضر في مادة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.